

مخالفات الأخفش (ت ٥٢١٥هـ) للبصريين في شرح الكافية الشافية

د. ثريا حسين بريسم

جامعة بابل / كلية الآداب

Al-Akhfash's disagreement with the Basrans in his explanation of Al-Kafiya Al-Shafiyya

Dr. Thuraya Hussein Berissm

University of Babylon / College of Art

art.ThurayaHussain@uobabylon.edu.iq

Abstract:

Al-Akhfash is one of the Basra grammarians who influenced grammatical studies, so we find his opinions scattered throughout the grammatical and linguistic books, including his works such as Maani Al-Quran. Among the grammatical books that included his opinions in which he differed from the Basrans is the explanation of Al-Kafiya Al-Shafiyya by Ibn Malik, the subject of our research. Al-Akhfash differed from the Basrans in some grammatical rules related to nouns, verbs, and letters, so the study was to present Al-Akhfash's opinion that differed from the Basrans, then present other opinions that differed from his opinion or present what scholars mentioned about the different opinions on one subject, and the arguments they mentioned, and we find that Ibn Malik supported some of Al-Akhfash's opinions with the arguments he presented to support his opinion. We find that Al-Akhfash cited Quranic readings, the anomalous, and the few.

Keywords: Violations, Al-Akhfash, the Basrans, Explanation of Al-Kafiya, Ibn Malik.

الملخص:

يعد الأخفش من علماء النحو البصري الذين أثروا درس النحو، فنجد آراءه مبثوثة في بطون الكتب النحوية واللغوية، ومنها مؤلفاته كمعاني القرآن، ومن الكتب النحوية التي ضمت آراءه التي خالف فيها البصريين، كتاب شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) موضوع بحثنا، فقد خالف الأخفش البصريين في بعض الأحكام النحوية الخاصة بالأسماء، والأفعال، والحروف، فقامت الدراسة بعرض رأي الأخفش المخالف للبصريين، ثم عرض الآراء الأخر المخالفة لرأيه، أو عرض ما ذكره العلماء عن الآراء المختلفة للموضوع الواحد، وما ذكره من الحجج، ونجد أن ابن مالك قد أيد بعض آراء الأخفش للحجج التي قدمها لتعضيد رأيه، فنجد أن الأخفش قد استشهد بالقراءات القرآنية وبالشاذ والقليل.

الكلمات المفتاحية: المخالفات، الأخفش، البصريون، شرح الكافية، ابن مالك.

المقدمة:

يعد الأخفش علماً من أعلام النحو الذين أسسوه ووضعوا له القواعد، فهو من أبرز العلماء الذين خلدتهم التاريخ النحوي بعد سيبويه، فعند ذكر الأخفش ينطلق الذهن إلى الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ) موضوع بحثنا، فقد كان وما زال محط أنظار الباحثين والدارسين نظراً لعلمه الوقاد وذكائه الحاد وآرائه التي أثير بها درس النحوي، وإن كان بعض منها يُخالف مذهب البصري، فنجد أنّ الدراسات تناولت دراسة الأخفش من حيث أسباب المخالفة وتناولت بعض آرائه المخالفة بوصفها نماذجاً ولم تفصل الدراسة فيها، وبعض الدراسات تناولت دراسة موضوع معين ورأي الأخفش فيه، وبعضها تناولت آراء الأخفش في مواضيع محددة صرفية. أما موضوع بحثنا فقد تناول دراسة آراء الأخفش المخالفة للبصريين في كتاب شرح الكافية لابن مالك بالتفصيل في كل رأي مخالف، وعرض الرأي الآخر للبصريين، وما هو أرجح الآراء وأقواها بحسب الحجج المقدمة، فكان تقسيم البحث على مبحثين: تناول المبحث الأول مخالفة الأخفش للبصريين في حكم الأسماء والأفعال وقد اشتركا في هذا المبحث من منطلق الإعراب والبناء كونهما يشتركان فيه، أما المبحث الثاني فقد ضم مخالفة الأخفش للبصريين في حكم الحروف وانفرد به لانفراده بالبناء.

المبحث الأول: مخالفات الأخفش للبصريين في حكم الأسماء والأفعال:

المطلب الأول: مخالفته في حكم الأسماء:

١- الضمير المتصل ب(معطيك، والمعطيك) ونحوه: ذهب الأخفش إلى الحكم للضمير المتصل باسم الفاعل من نحو: زيد المعطيك، وزيد معطيك، بالنصب مطلقاً، وهو ما خالف فيه سيبويه (ت ١٨٠هـ) وذهب الرماني (ت ٣٨٤هـ) والزمخشري (ت ٥٣٨هـ) إلى الحكم بالجر مطلقاً وهو ما يراه المبرد (ت ٢٨٥هـ) وجوز الفراء (ت ٢٠٧هـ) الجر والنصب.^(١)

فيرى سيبويه ومن تابعه أنّ الضمير المتصل باسم الفاعل من نحو: زيد معطيك، يحكم له الجر وهو ما يحتمل الظاهر لوقوعه موقعه بمقتضى الإضافة، فلا يجوز في المظهر النصب، وللتجرد من مانعي الإضافة (الألف واللام والتنوين)، وذهب إلى أنّ الكاف المتصلة باسم الفاعل من نحو: زيد المعطيك، موضعها النصب لوقوعها موقع الظاهر بمقتضى المفعولية، ولوجود أحد ما نعي الإضافة وهو الألف واللام والتنوين على مسألة الأصل والفرع، فالظاهر هو الأصل والمضمر المتصل هو الفرع؛ ولأن الظاهر يمكن أن يفصل ويبتدأ به أما المضمر المتصل كالنون والتنوين من الزوائد التي تكون في أواخر الحروف، وليس كالظاهر في الابتداء والانفصال.^(٢)

وأيد شارح التسهيل رأي سيبويه، ورد رأي الأخفش بعدم لزوم أن يكون النصب الذي تقتضيه المفعولية لفظياً، ويمكن أن يكون تقديراً، أيضاً فإنّ الأسماء تعمل الجر أكثر من عملها النصب، فوجب حين احتماله للنصب والجر أن يحكم له بالجر حملاً على كثرة العمل.^(٣)

٢- ما اتصل بـ(عسى) من الكاف وأخواتها:

ذهب الأخفش إلى أنّ (عسى) ترفع الاسم وتتصب الخبر على ما كانت عليه من رفع ونصب الخبر، فالضمير المتصل بها ناب مناب ضمير الرفع فمحلها الرفع، وذهب سيبويه إلى أنّ الكاف في موضع نصب، وذهب المبرد إلى أنّها في موضع نصب خبرها.^(٤)

يرى سيبويه أنّ (عسى) من نحو: عساك بهذا الموضوع حرف بمنزله (لعل) الناصبة للاسم والرافعة للخبر.^(٥) والاستعمال المشهور أنّ الضمير المتصل بـ(عسى) حقه أن يكون ضمير رفع، نحو: عسيئتم وعسيئنا وعسيئتم وعسيئتم، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾^(٦)، واستعمل العرب عساه وعساك وعساني فوضع الضمير الموضوع للنصب موضع الرفع، وهذا ونحوه جائز مستعمل إلا أنّ النحاة اختلفوا في الضمير المتصل بـ(عسى) أهو في محل نصب أم رفع؟

فذهب سيبويه ومن تابعه إلى أنّ عسى حرف بمنزلة لعل الناصب للاسم الرفع للخبر، وأنّ الضمير المتصل به في محل نصب اسمه أما خبره فمحذوف، وضعف هذا القول لاشتراك الفعل والحرف في لفظ واحد من دون دليل على ذلك ولا نظير، وضعفه المبرد أيضاً بدليل أن الأفعال لا تعمل في المضمرة إلا كما تعمل في المظهر.^(٧)

ذهب المبرد وأبو علي الفارسي إلى أنّ (عسى) دالة على ترجح، وأنّ الضمير المتصل بها في محل نصب خبرها واسمها محذوف، أو أنّ المصدر المؤول من أنّ المصدرية والفعل في بعض التراكيب، نحو: عساك أن تزورني، ففي هذا الموضوع تقدم الخبر على الاسم، ورد قول المبرد من وجهين: أحدهما: مخالفته بالإخبار باسم عين جامد عن اسم معنى، والآخر: أنّ الخبر قد حلّ في غير محله، وهذه الصورة لا تجوز فيه، وذلك نحو قولك: (عساك أن تفعل) هذا في الصورة الفرعية، (وعسا أن تفعل إياك) في الصورة الأصلية لم يجز، فما لا يجوز في الصورة الأصلية لا يجوز في الصورة الفرعية.^(٨)

ورجح ابن مالك رأي الأخفش الذي مفاده أنّ الضمير وإن كان موضوعاً للنصب إلا أنّه ناب عن الضمير الموضوع للرفع من وجهين، الأول: نيابة الضمير الموضوع للرفع عن الضمير الموضوع للنصب، نحو قولك: مررت بك أنت، وما أنا كأنت، فهو غير مستبعد. الثاني: لزوم الضمير الموضوع للنصب الاستغناء عن مرفوعه بفعل ومنصوبه، وهذا لا نظير له^(٩)، والراجح صحة رأي الأخفش لما تقدم ذكره من الدلائل.

٣- جواز جر المعطوف على (خبر ليس) المجرور:

جواز جر المعطوف على الخبر المجرور بالباء الزائدة لفظاً، وهو المختار، ونصبه على المحل، فيقال: ليس زيد بقائمٍ ولا نائمٍ ولا نائمًا، فإن تلا العاطف أجنبي جاز جعل المخبر عنه بأجنبي مبتدأ مقدم الخبر، واسما ل(ليس) وما يلي العاطف الخبر، وجوز الأخفش جر الخبر الثاني الموجود في الجملة إذا جرّ الخبر الأول، لكثرة استعماله عند العرب، مخالفاً بذلك سيبويه، ومما استشهد به الأخفش، قول النابغة الجعدي: (١٠)

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا... صِحاحاً وَلَا مُسْتَكْرٍ أَنْ تَعْقُرَ. (١١)

وما أجازه الأخفش لم يجزه سيبويه ومن تابعه، لأنّ في قول الشاعر: فليس بمعروف لنا ردّها (ردّها) اسم ليس وخبرها (بمعروف لنا)، وقوله بمعروف لنا ردّها كان في ذكر الخيل، وقوله (ولا مستكر أن تعقر) على تأويل (عقرها)؛ لأن في عقرها ضمير الخيل مضاف، والضمير لا يرجع إلى الرد، والرد ليس كالخيل، فهذا كقولك: ما أبو زيد منطلقاً ولا قائمةً أمه، فالأم ترجع إلى زيد لا إلى ما خبر عنه، وهو الأب، ولو نصب (مستكراً) في قول الشاعر حملاً على الموضوع لكان حسناً على رأي المبرد، فكأنك قلت: ليس بقائمٍ زيدٌ ولا منطلقاً بكرٌ على قولك ليس منطلقاً بكرٌ، ويمتنع الخفض؛ لأن العطف سيكون بحرف واحد على عاملين (ليس والباء) فكأنك قلت: بكرٌ في الدار والحجرة زيد فتعطف بذلك على (المبتدأ وفي)، وأجاز الأخفش ذلك مستشهداً بقراءة من قرأ: ﴿وَاخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيْفُ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (١٢)، فعطف على (في وإن) وهذا لم يجزه سيبويه ومن تابعه. (١٣)

٤- (ما) التعجبية:

ذهب الأخفش إلى أنّ ما المستعملة قبل (أفعل) موصولة مبتدأ والخبر ملتزم الحذف كاللزام الحذف بعد لولا وعنده أنّ (ما) لا تكون تامة إلا استفهامية، أو شرطية، أو موصولة، ولأنه لا يبتدأ بالنكرة المحضة بلا اعتماد واللتزام الإبهام اللازم في التعجب لا يخل بجعل المبتدأ معرفة للالتزام الحذف بالخبر وكفايته في الإبهام، ورد صاحب الشرح رأي الأخفش من جهة أنّ الخبر المدعى حذفه لو كان معلوماً فلا إبهام؛ لأنّ القاعدة تجيز حذف الخبر لوجود دليل يدل عليه، أما إن كان مجهولاً فحذفه غير جائز، وذهب سيبويه إلى أنّ (ما) التعجبية المستعملة مع أفعل نكرة في محل رفع مبتدأ وفي أفعل ضمير فاعل يعود إليها. (١٤)

وردّ المبرد على من قال إنّ أحسن صلة (ما) في قولك: ما أحسن والخبر محذوف وذلك الخبر يحذف إذا كان في الكلام ما يدل عليه وتقديرهم: ما أحسن زيداً هو الذي حسن زيداً شيء هرباً من كون (ما) وحدها اسماً، ويرى المبرد أنّ (ما) لا صلة لها، لأنها تضارع الجزاء والاستفهام في الإبهام. (١٥)

أيد العكبري (ت ٦١٦ هـ) الرأي القائل بأنّ (ما) نكرة مبهمّة مبتدأ و(أحسن) خبرها، وأيد ذلك بدليلين: أحدهما أنّ الذي معرفة فيها ايضاح بصلتها والتعجب لا يكون فيه إلا إبهام. والآخر لا فائدة توجد بتقديرهم الخبر هنا

بقولهم الذي أحسن زيداَ شيء إذ إنَّ السامع لا يستفيد منه فائدة، وإنما الغرض من الإبهام التعجب فجاز الابتداء بـ(ما) النكرة لا للإخبار المحض، وإن (ما) أشد إبهاماً من شيء لأنها لا تقع للتحقير ولا تجمع وليس شيء كـ(ما).^(١٦)

ذكر صاحب اللمحة أنّ الأخفش احتج ومن تابعه بأنَّ (ما) إذا لم تكن غير شرط وغير استفهام فإنَّهم وجدوها موصوفة، أو موصولة، فجعلوها موصولة في التعجب وهذا الاستدلال ينتقض بتقدير قولهم: إنِّي من الأمرفلي، من قولهم: إنِّي ممّا أن أفعل، وما ذهب إليه سيبويه أولى بالقبول، لأنَّ (ما) إذا كانت موصولة لا يحذف الخبر وجوباً، وفي هذا التركيب لم يسد مسد الخبر شيء؛ لأنَّ صلة الموصول جزء من المبتدأ لا في محل خبره^(١٧)، ومما تقدم نرى أنّ رأي الأخفش قد رُدَّ لما في رأيه من الحذف والتأويل غير المسوغ.

٥- تجريد (كل) عن الإضافة والنصب على الحال:

المشهور في استعمال (كل) أن تكون مضافة لفظاً، أو معنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ أُمَّةٍ دَاخِرِينَ﴾^(١٨)، ولم تدخل عليها الألف واللام؛ لأنها منوية الإضافة ودخول الألف واللام عليها إنّما كان في كلام المتأخرين، وأجاز الأخفش تجريدها منها ونصبها على الحال.^(١٩)

ذهب النحويون إلى أن (كلّ) من الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى إذا وقعت توكيداً ونعتاً، نحو قولك: مررتُ بهم كلَّهم، في التوكيد وفي النصب نحو قولك: زيدُ الرجل كلَّ الرجل لإضفاء كمال الرجولية عليه، أما إذا لم تقع توكيداً أو نعتاً فإنَّ الإضافة ملازمة لها معنى لا لفظاً، فلا يجرد عنها، فهي مضافة معنى، ولأجل نية الإضافة تتجرد من الألف واللام وأجاز الأخفش تنكير (كلّ) ونصبها حالاً، وشدَّ ذلك، فعلى رأي الأخفش هذا لا يمتنع أن تدخل عليه الألف واللام، وهو من الشذوذ الذي لا يقاس عليه.^(٢٠)

٦- صرف الممنوع من الصرف:

يمنع الاسم من الصرف في نحو (أفعل) لعلتين الفعل والصفة، وإذا سمّي به نحو (مساجد) ثم ينكر لم يصرف عند سيبويه ومن تابعه، وحكى الأخفش صرفه بعد التنكير.^(٢١)

ذهب سيبويه ومن تابعه إلى صرف الممنوع من الصرف إذا سمّي به ثم نكر فإنَّه يصرف لزوال إحدى العلتين (العلمية ووزن الفعل)، واستثنى من ذلك (أحمد ومساجد) فإنَّه يمنع من الصرف بعد تنكيره كما كان في حاله قبل التنكير، وهو التعريف، واختلف المانع من الصرف ففي حال التعريف كان المانع وزن الفعل والتعريف، وفي حال التنكير كان المانع ما كان على أصله قبل التسمية وهو الصفة، وذهب الأخفش إلى الصرف؛ لأنَّ وزن (أفعل) لـ(أحمر) بالتسمية زالت الصفة عنها، وصار فيه وزن الفعل والتعريف على ما تبين، فإذا نكر زالت علّة التعريف وبقيت فيه علّة واحدة وهي وزن الفعل فيصرف،^(٢٢) ومما تقدم يبدو أنّ رأي الأخفش أقرب إلى الصواب لدليل المتقدم، وهو زوال إحدى العلتين المانعة للصرف.^(٢٣)

٧- منع صرف المستحق الصرف:

جواز صرف الاسم الممنوع من الصرف في الضرورة بلا خلاف إلا أن منع صرف المصروف مختلف فيه، فذهب الألفحش ومن تابعه إلى جواز منع الاسم المستحق الصرف لكثرة استعماله في كلام العرب من ذلك قول الكميت: (٢٤)

سُيُوفٌ لَا تَزَالُ ضَالَّةً قَوْمٌ يَهْتَكُنَ الْبُيُوتَ وَيَبْتَنِينَا (٢٥)

وذهب البصريون إلى عدم جواز منع الصرف للاسم المستحق الصرف، وقد خطأ المبرد من ذهب إلى جواز المنع للاسم المستحق للصرف؛ لأن الأصل في الأسماء أن تصرف، وليس الأصل أن لا تصرف، فترد بعد ذلك إلى الأصل، ومما يحتجون به قول العباس بن مرداس: (٢٦)

مَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ

ف قيل في هذا البيت ترك صرف (مرداس)، وهو مستحق الصرف، وهذا قبيح، ولا يقاس عليه، لأنه لحن. (٢٧)
ردّ البصريون احتجاج من ذهب ومنهم الألفحش إلى ترك ما يصرف بكثرة استعمال العرب لذلك في أشعارهم، ذلك أن السبب الواحد غير مانع للصرف أبداً، ومن احتج به في جواز منعه في الشعر، فليس بثبت في حال الاختيار، وترك الألفحش صرف المصروف، وتابعه الكوفيون والفارسي، واختاره ابن مالك بثبوت سماعه، والراجح ما ذهب إليه الألفحش من جواز المنع للاسم المستحق للصرف لكثرة استعمال العرب الموثوق بعربيتهم إياه. (٢٨)

٨- بناء (إذ) وإعرابها:

(إذ) ملازمة للإضافة مبنية على السكون مضافة إلى الجمل تدل على ما مضى من الزمان وتعوض بالتثوين عند حذف المضاف إليه، نحو: حينئذ، وزعم الألفحش أن (إذ) بعد الحذف معربة وكسرتها كسرة إعراب. (٢٩)
القياس في (إذ) تكون مضافة إلى جمل اسمية، أو فعلية نحو: جئتكَ إذ زيدٌ مسافرٌ، وإذ سافر زيدٌ، والغرض من الإضافة هو التخصيص والتعريف، فإذا حذف كان ذلك بعداً عن المقصود ونقضاً للغرض، ف(إذ) مفردة تكون مبهمة، وما تضاف إليه من الجمل إنما يكون لتوضيحها وإزالة الإبهام، وربما تحذف الجمل المضافة إلى (إذ) لدلالة ما تقدم من الجمل عليها، فيعوض بالتثوين عن هذه الجمل، فبذلك تكون مشابهتها للحرف واقعة، لأنها تكون بعض حروف الاسم، لأن (إذ) لا تتضح إلا بما يضاف إليها، ومشابهتها للحرف في ذلك لازمة كونها مبنية لاحتياجها لما بعدها وافتقارها إليه. وزعم الألفحش أن (إذ) بعد حذف ما يضاف إليها تكون معربة، فبزوال الإضافة زال البناء وكسرت ذال (إذ) لالتقاء الساكنين وليست الكسرة كسرة إعراب. والراجح أن (إذ) مبنية لما احتج به من ذهب لبنائها. (٣٠)

المطلب الثاني: مخالفته في حكم الأفعال:

١- تقدير فعل يتعلق به الخبر:

قد يقع خبر المبتدأ جاراً ومجروراً، أو ظرفاً فلا بد من متعلق يتعلق به وهذا المتعلق مقدر بفعل، أو اسم فاعل، ورجح قوم أنّ المتعلق يكون اسم فاعل من وجهين: أحدهما: أن اسم الفاعل المقدر لا يحتاج إلى تقدير آخر؛ لاكتفائهم به بما يحتاج إليه في الموضع من رفع الخبر أما تقدير الفعل فيحتاج إلى تقدير، فلا بد من حكم الرفع في موضع الفعل؛ إذ وقع موقع الخبر، وفي حكم الرفع لا تظهر علامته إلا في تقدير اسم فاعل فيكتفى به. والآخر: أنّ وقوع الظرف في موقع الخبر، وقدر له فعل للتعلق به أمكن له أن يتعلق باسم فاعل، وإذا كان لتقدير اسم فاعل متعين في بعض المواضع، ولم يتوجب في بعض المواضع تقدير الفعل وجب أن يرد المتعين إلى ما لا يتعين فيه ليتسنى هذا الباب على منهج واحد. والرأي الأول ما ذهب إليه سيبويه، والرأي الثاني ما ذهب إليه الأخفش، أي تقدير فعل. (٣١)

ذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى تقدير اسم فاعل يتعلق به الخبر إذا كان جاراً ومجروراً، أو ظرفاً للوجهين المذكورين آنفاً، وخالف ابن السراج (ت ٣١٦هـ) النحاة وذهب إلى أن الخبر إذا كان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً فإنه لا يتعلق بمحذوف مقدر بفعل، أو اسم فاعل، وإنما هو قسم مستقل بنفسه. (٣٢)

وذهب الأخفش ومن تابعه بتقدير فعل يتعلق به الخبر ورده على من يحتج بعدم صلاحية تقدير فعل في قولنا: زيد عندك فعندك منصوب بفعل مضمر مقدر، نحو: زيد استقر عندك واحتج بعدم صلاحية تقدير فعل إذا قدمت عندك على زيد؛ لأن زيد عندها لا يصلح أن يكون مرفوعاً بالابتداء لتقدم الفعل عليه، نحو: عندك زيد، والجواب أنّ تقدير الفعل كما ذكر لا يصلح معه رفع زيد بالابتداء، وإنما الفعل استقر مؤخر عن الابتداء وخبره بعد ذكره. والدليل الآخر على تأخر الفعل المقدر عن الابتداء قولنا: إنّ عندك زيداً، بنصب زيد ب (إنّ) ولو قدر فعل (استقر) بين عندك وزيد لما جاز أن تتجاوز إنّ وتعمل النصب في زيد وهذا مما يحتج به على أنّ الظرف بتقدمه أو تأخره لا يمنع أو يعيق الاسم من الابتداء (٣٣)، ويبدو مما تقدم أنّ ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه هو الراجح.

٢- جواز تعدي غير (علم ورأى) من أخواتها العلمية إلى ثلاثة مفاعيل:

أجاز الأخفش أنّ تتعدى أفعال القلوب غير (علم ورأى) إلى ثلاثة مفاعيل بالهمزة فيقال: أظننتُ عمراً بكرةً صالحاً ومثله أخلتُه أزعمتُه وأحسبته. (٣٤)

يتعدى (علم ورأى) إلى مفعولين بلا همزة ويتعدى إلى ثلاثة بالهمزة، وألحق سيبويه بهما (نبأ) وزيدت (أنبأ) وأخبر وخبر وحدث) إذا تضمن معنى (أعلم) عند إلحاقها بهما وألحق الأخفش أخواتها القلبية (ظنّ وأخواتها)، ورد ما ذهب إليه الأخفش من جهة أنّ همزة التعدي يلحق بها الفعل اللازم بالفعل المتعدي بنفسه إلى الواحد،

وتلحق بها المتعدي إلى الواحد بالمتعدي إلى اثنين بنفسه، وليس في الكلام فعل متعدٍ بنفسه إلى ثلاثة مفاعيل؛ فتلحق بها المتعدي إلى اثنين بنفسه، فيقتضي هذا ألا يتعدى الفعل إلى ثلاثة، وورد في السماع بنقل (علم ورأى) إلى ثلاثة فقبل ذلك، لكن لا يقاس عليه، ولا يستعمل، ولو وجب القياس عليه لقل أكسيتُ بكرةً زيداً ثوباً، وهذا مما لا يجوز بالإجماع ومن جهة أخرى ضعف ابن مالك ما ذهب إليه الأخفش بحجة أن التعدي بالنقل بالهمزة فرع التعدي بالتجرد ولا توجد أفعال تتعدى بالتجرد إلى ثلاثة مفاعيل فتقاس عليه. (٣٥)

٣- إلحاق (سمع) بالأفعال التي تنصب مفعولين:

ألحق الأخفش (سمع) بالأفعال التي تنصب مفعولين على أن يليها اسم غير مسموع، نحو: سمعتُ بكرةً ينشد، فإذا وليها اسم ما يسمع لم تتعد إلى غيره واكتفت به، نحو قولك: سمعتُ قولك. (٣٦)

فالفعل الذي يتعدى إلى مفعولين قسماً: أحدهما ينصب اسمين وليس لك أن تقتصر على أحدهما من دون الآخر، نحو: خلْتُ بكرةً زيداً، ومثله (حسب، ظن، رأى، وجد، زعم)، والآخر ينصب مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما من دون الآخر، نحو: أعطى زيداً بكرةً درهماً. (٣٧)

وألحق الأخفش (سمع) بالأفعال التي تنصب مفعولين إذا دلّ على صوت واسم مسموع، فتتعدى ما يتعده فيكون المفعول الثاني فعلاً يدل على صوت أو اسم مسموع، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتَىٰ يَذُكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ (٣٨)، ومما استشهد به قول العرب نظاماً، قال ذو الرمة: (٣٩)

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لِيَصِيدَاحَ انْتَجِعِي بِلَالًا. (٤٠)

ومما تقدم فقد ألحق الأخفش (سمع) بما ذكره البصريون من الأفعال التي تنصب مفعولين على أن يتضمن معنى الصوت وما يكون مسموعاً كالنداء، والذكر، والقراءة، والقول، والحديث، والاستغاثة، والصراخ، والبكاء إلى آخره مستشهداً بآيات من الذكر الحكيم، وأقوال العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم مخالفاً للبصريين.

المبحث الثاني: مخالفته في حكم الحروف:

١- القسم بالتاء وجر غير لفظ الجلالة:

من حروف القسم التاء، ولا يجر بها إلا لفظ الجلالة، هذا هو القياس لكن الأخفش خالف ذلك، وذهب إلى القسم بغير لفظ الجلال، نحو قول بعضهم ترب الكعبة. (٤١)

حروف القسم التي تلزم المقسم به، (الواو، والباء، والتاء، واللام، ومن)، وأكثر ما يقسم به مع (الواو)، ثم (الباء)، نحو قولك: والله وبالله، ولا تدخل (التاء) إلا على لفظ الجلالة نحو قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾ (٤٢)، ونحو قولك: تالله لأفعلن،^{٤٣} ولا يقال تالرحيم وتالرحمن، ورد ما ذهب إليه الأخفش من جواز دخول (التاء) على غير لفظ الجلال (الله) نحو قول بعضهم ترب الكعبة، لشذوذه وقلة استعماله. (٤٤)

يبدو أن الأخفش استشهد بالشاذ الذي لا يقاس عليه لقلته وعدم استعماله، والراجح أن (التاء) لا تدخل إلا على لفظ الجلال (الله).

٢- (من) لابتداء الغاية مطلقاً:

المشهور أن (من) لابتداء الغاية في المكان، نحو قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾^(٤٥). وأجاز الأخفش أن تكون لابتداء الغاية مطلقاً.^(٤٦)

ذهب سيبويه ومن تابعه إلى أن (من) تكون لابتداء الغاية في المكان، نحو: انطلقت من مكان كذا إلى مكان كذا، ولا يجوز استعمالها لابتداء الغاية في الزمان،^(٤٧) أما الأخفش فأجاز استعمالها لابتداء الغاية في الزمان مطلقاً، واحتج بورودها في كتاب الله تعالى، وكلام العرب، نحو قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى النَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾^(٤٨)، وقوله أول يوم يدل على استعمالها للزمان في يوم من الأزمان، وقول الشاعر:^(٤٩)
تَخَيَّرَ مِنْ أَرْزَانِ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ
إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جَرَبْتُ كُلَّ التَّجَارِبِ.^(٥٠)

مما سبق يبدو أن ما ذهب إليه الأخفش هو الراجح لوروده في كتاب الله العزيز وكلام العرب.

٣- زيادة (من) في الإيجاب:

تزداد (من) في النفي نحو قولك: ما جاءني من أحد، فمن زائدة، ولا تزداد في الإيجاب وأجاز الأخفش زيادتها مطلقاً.^(٥١)

ذهب البصريون إلى أن (من) تزداد في النفي، ويكون المنفي بها في معنى الجميع لدخول (من) عليه، وإبانة هذا المعنى نحو قولك: ما جاءني من رجل، فيقال (من) أفادت جنس الرجال كله ولو قلت: ما جاءني رجل لاحتتم وقوع المعرفة في هذا الموضع، لاحتمال أن تعني رجل واحد، فيصح أن تقع المعرفة مكانه فنقول: ما جاءني زيد أو ما رأيت عبد الله، ولو وقعت المعرفة محل النكرة المنفي، فنقول: ما جاءني من زيد لكان محال ذلك؛ لأن زيدا معرفة بعينه ليس فيه عموم الجنس، فهي عند سيبويه تزداد في النفي خاصة لإفادة تأكيده وعمومه، نحو قوله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾^(٥٢).

وتكون (من) زائدة لجواز حذفها مع بقاء صحة الكلام بدونها، نحو قولك: ما رأيت أحداً، ونحو: ما زارني أحداً، ونحو: ما في الدار رجل، وفي قولك احتمال لنفي الواحد فقط من دون ما فوقه، فيجوز أن تقول: ما فيها من رجل بل اثنان، أما في قولك: ما فيها من رجل فلم تحتتم إلا العموم، فلا تقع (من) زائدة عند سيبويه إلا أن يكون المجرور بها نكرة بعد استفهام أو نهي أو نفي. وذهب الأخفش زيادتها في الإيجاب وجرها المعرفة لورودها في الكلام الله تعالى، نحو قوله تعالى: ﴿وَيُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٥٣)، ونحو قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾^(٥٤)، واحتج الأخفش لرأيه بثبوت سماعه في الكلام نثراً ونظماً.^(٥٥)

يبدو مما سبق صحة ما ذهب إليه الأخفش لثبوت سماعه في الكلام نظماً ونثراً.

٤- الجر بالعوض عن حرف القسم:

قد يحذف حرف القسم، ويعوض عنه بهمزة استفهام ممدودة، أو (ها) بألف ثابتة، أو محذوفة وأما قطع الهمة وذهب الأخفش إلى أنّ الجر يكون بالحرف المعوض منه لا بالمعوض، وذهب جماعة من النحويين إلى أنّ الجر يكون بالحرف المعوض.^(٥٦)

فيقع الحذف في القسم على وجهين، أحدهما: يحذف بغير عوض، فقد سمع عن بعض العرب قولهم الله لأفعلن. والآخر: حذف حرف القسم والتعويض بهمزة استفهام ممدودة، أو قطع الهمة أو هاء ثابتة الألف، أو محذوفة، ويقع الحذف تخفيفاً على اللسان،^(٥٧) ومنهم من يرى أنّ حذف (الباء) والتعويض عنها بـ(الهاء) ليس كتبديل (الباء بالواو) وإنما ضارعت (الهاء) التي للتنبيه (الباء) من حيث كون (الهاء) يتوصل بها إلى المنبّه وأنّ (الباء) يتوصل بها أيضاً بالإصاق فأبدلت منها لتضارعهما من هذا الوجه.^(٥٨)

فذهب البصريون إلى عدم جواز الحذف بغير عوض وذهب الكوفيون إلى جواز الحذف بغير عوض، واحتجوا بسماعهم بعض العرب يقولون: الله لتفعلن فأعملوا حرف الجر محذوفاً بغير عوض، أما البصريون فاحتجوا لرأيهم بأن الأصل في حروف الجر ألاّ تعمل محذوفة، وإنما تعمل محذوفة إذا عوض عنها، وإذا لم تعوض ستبقى على الأصل، ومما عوض لها ألف الاستفهام وهاء التنبيه، والدليل على ذلك أنّها لا تظهر معها حروف القسم، فلا يجوز أن تقول: (أو الله، هاو الله)، لعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض، كما لا يجوز أن تجمع بين (الواو) التي هي عوض عن (الباء) فلا يجوز أن تقول: بوالله لتفعلن، وردّ مذهب الكوفيين؛ لأن ما احتج به من قول بعضهم: الله لأفعلن إنّما جاز مع لفظ الجلالة (الله) خاصة من دون غيره مخالفاً للقياس لكثرة الاستعمال.^(٥٩) ويرى البصريون أنّ حذف حرف القسم بلا عوض إنّ لم ينو المحذوف جائز نصبه. وذهب الأخفش إلى أن الجر بالعوض من الحرف المحذوف لا بالمحذوف، في نحو: (ها الله، أالله)، لشبهه بتعويض من (الواو) وتعويض (الواو) من (الباء)، وردّ رأى الأخفش بأن الجر يكون بالحرف المحذوف وإنّ عوض كما ينصب بأنّ المحذوفة بعد (كي) الجارة و(الفاء)، و(الواو)، و(لام الجود)، و(حتى).^(٦٠)

مما تقدم يبدو أنّ الجر يكون بالحرف المحذوف لا بالمعوض وهو الأرجح؛ لكثرة استعماله في كلام العرب في لفظ الجلال خاصة من دون غيره.

٥- حذف همزة الاستفهام بالاختيار:

تصح (أم) همزة الاستفهام وقد يحدث أن تحذف همزة فتدل (أم) عليها وهذا جائز عند البصريين، وذهب الأخفش إلى جواز حذف همزة الاستفهام في الاختيار وإنّ لم يكن بعدها (أم)، واحتج بورودها في كلام الله سبحانه وتعالى، نحو قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾^(٦١)، وورودها في كلام العرب كثيراً نحو قول الشاعر:^(٦٢)

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرِبُ
وَلَا لِعِبَابٍ مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟
والمراد: أ وذو الشيب يلعب؟

ومما استند إليه الأَخْفَش قول رسول الله ﷺ: (٦٣) وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟

والمراد: أو إن زنى وإن سرق. (٦٤)

في الاستعمال المشهور ملازمة (أم) همزة الاستفهام، فهي علامتها، نحو قوله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ﴾^(٦٥)، وقد تحذف الهمزة لوجود علامتها وهي (أم)، نحو قوله تعالى: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٦٦)، قرئ بحذف الهمزة، فذهب الخليل وسيبويه إلى حذف الهمزة الثانية، وإثبات الأولى، وهي لغة قريش، وقرئ بتحقيق الهمزتين، وقرئ بحذف الأولى لدلالة (أم) على الاستفهام، ومنهم من ذهب إلى أن الحرف ينوب عن الفعل وفاعله نحو (إلا) فقد نابت عن (أستثني)، كما نابت (ما) عن أنفي، ونابت (هل والهمزة) عن (أستفهم)، فليس بقياس أن يحذف الحرف، ولو حذف الحرف النابت عن الفعل وفاعله للاختصار لكان ذلك اختصار المختصر واختصار المختصر يكون إجحافاً به إلا إذا دلّ عليه دليل قوي في بعض الأحوال، ومن قال إن همزة أنذرتهم حذفت لدخول همزة الاستفهام فكان هذا تعاقب ما لا يجوز الجمع بينهما، ردّ هذا القول بثبوت جواز حذف همزة الاستفهام في غير هذا المحل، فوجب أن يحمل هذا الحذف عليه أيضاً^(٦٧)، فذهب سيبويه ومن تابعه جواز حذف همزة الاستفهام إذا دلّ عليها دليل ويكون الحذف في ضرورة الشعر أيضاً، وذهب الأَخْفَش إلى جواز حذفها في الاختيار، وإن لم يدل عليها دليل لورودها في كلام الله سبحانه وتعالى والحديث الشريف والشعر العربي. (٦٨)

يرى ابن مالك أن أقوى الاحتجاج لرأي الأَخْفَش ورودها في الحديث الشريف: وإن زنى وإن سرق. (٦٩)

النتائج:

بعد هذه الرحلة الماتعة في رحاب شرح الكافية والاطلاع على الآراء التي خالف فيها الأَخْفَش البصريين

تمخض البحث عن النتائج الآتية:

١- إن الأَخْفَش قد أخذ بالسماع وبالشاذ وبالقرآنية واحتج بها لرأيه، وبأخذه هذا قد خالف مذهبه وهو المذهب البصري.

٢- نجد أن مخالفات الأَخْفَش في شرح الكافية قد لاقت تأييداً من ابن مالك في بعض المسائل، ورداً في مسائل أخرى، وهذا يدل على ما يرتبط بهذا الأمر من الحجج التي يطرحها الأَخْفَش لتعضيد رأيه.

٣- يتبين لنا من مخالفة الأَخْفَش البصري للبصريين أن مصطلح أو ما أطلق عليه (مدرسة) لم تكن موجودة ولم تظهر إلا عند المتأخرين، لأن النحاة كانوا يتبارون لتععيد النحو وإظهار ما يستتجونه بفكرهم الوقاد بعد عرض ذلك على السماع من كلام العرب الموثوق بعربيتهم والقرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من

بين يديه ولا من خلفه، وليس همهم المخالفة، لذا نجد أنّ التلميذ قد يخالف أستاذه أو شيخه في رأيه أو باستخلاص القاعدة بعدما عرضها على أصول التقعيد النحوي من سماع وقياس وإجماع واصطحاب الحال وغيرها.

الهوامش:

- ١- ينظر: شرح الكافية الشافية: لابن مالك: ١ / ١٢٣.
- ٢- ينظر: الكتاب: لسيوييه: ١ / ١٧١.
- ٣- ينظر: شرح التسهيل: لابن مالك: ٣ / ٨٣.
- ٤- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١ / ٤٦٥ - ٤٦٨.
- ٥- ينظر: الكتاب: ٢ / ٣٧٤ - ٣٧٦.
- ٦- سورة البقرة: من الآية: ٢٤٦.
- ٧- ينظر: المقتضب: لأبي العباس المبرد: ٣ / ٧١.
- ٨- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري: مسألة ١٣٨، هامش ١ / ١٨٠، شرح الأشموني: للأشموني: ١ / ٢٩٠-٢٩١.
- ٩- ينظر: شرح التسهيل، ١ / ٣٩٦-٣٩٨.
- ١٠- ينظر: ديوان النابغة الجعدي: تحقيق: واضح الصمد: ٨٤.
- ١١- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١ / ٤٢٦-٤٢٧.
- ١٢- سورة الجاثية: الآية: ٥.
- ١٣- ينظر: الكتاب: ١ / ٦٤-٦٦، المقتضب: ٤ / ١٩٤-١٩٥، الأصول في النحو: لابن السراج: ٢ / ٧٠-٧٢، شرح التسهيل: ١ / ٣٨٧-٣٨٨.
- ١٤- ينظر شرح الكافية الشافية: ٢ / ١٠٨١ - ١٠٨٢.
- ١٥- ينظر: المقتضب: ٤ / ١٧٧، الأصول: ١ / ١٠٠.
- ١٦- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء العكبري: ١ / ١٩٦ - ١٩٧.
- ١٧- ينظر: للمحة في شرح الملح: لابن الصائغ: ١ / ٥٠٥ - ٥٠٩، هامش أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام: ٣ / ٢٢٥ - ٢٢٦.
- ١٨- سورة النمل: من الآية: ٨٧.
- ١٩- ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢ / ٩٤٩ - ٩٥.

- ٢٠- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ١٣٤، شرح المفصل: لابن يعيش: ٢ / ١٤٥، شرح التسهيل: ٣ / ٢٤٤ - ٢٤٥.
- ٢١- ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٥٠٠.
- ٢٢- ينظر: الكتاب: ٣ / ٢٢٧، الأصول: ٣ / ٤٣٧، شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي: ٣ / ٤٦٦-٤٦٧. البديع في علم العربية: لابن الأثير: ٢ / ٢٨٣، اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٥١٢.
- ٢٣- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ١٩٢ - ١٩٣.
- ٢٤- ديوان الكميت: تحقيق: محمد نبيل طريقي: ٤٥٩.
- ٢٥- ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٥٠٨ - ١٥٠٩.
- ٢٦- ديوان العباس بن مرداس: تحقيق: د. يحيى الجبوري: ١١٢.
- ٢٧- ينظر: الأصول: ٣ / ٤٣٧.
- ٢٨- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة ٧٠، ٢ / ٤٠٣، شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ١٨٨، حاشية الصبان: لأبي العرفان بن الصبان: ٣ / ٤٠٣.
- ٢٩- ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣ / ٩٣٩.
- ٣٠- ينظر: الأصول: ٤ / ١٤٤، التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الفارسي: ١ / ٢٣، شرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٢٠٢، شرح التسهيل: ٢ / ٢٠٧، اللوحة: ١ / ١٥٦، خزانة الأدب: للبغدادي: ٦ / ٤٩٤.
- ٣١- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١ / ٣٤٩ - ٣٥٠.
- ٣٢- ينظر: الأصول: ١ / ٢٥.
- ٣٣- ينظر: علل النحو: لابن الوراق: ٢٦٦.
- ٣٤- ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢ / ٥٧٣.
- ٣٥- ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: لجار الله الزمخشري: ٣٤١ - ٣٤٢، اللباب: ١ / ٢٠٨، تسهيل الفوائد: لابن مالك: ٧٤، شرح التسهيل: ٢ / ١٠٤، شرح الكافية الشافية: ٢ / ٥٧٣.
- ٣٦- ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢ / ٥٤٧.
- ٣٧- ينظر: الكتاب: ١ / ٣٧ - ٤٣، المقتضب: ٣ / ٩٣ - ٩٥، الأصول: ١ / ١٧٧.
- ٣٨- سورة الأنبياء: الآية: ٦٠.
- ٣٩- ديوان ذي الرمة: شرح الباهلي: ٣ / ١٥٣٥.
- ٤٠- ينظر: شرح الرضي على الكافية: لرضي الدين محمد بن يوسف: ٤ / ١٧٤، تسهيل الفوائد: ٧١، شرح التسهيل: ٢ / ٨٤.

- ٤١- ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٩٢ / ٢.
- ٤٢- سورة الأنبياء: الآية: ٥٧.
- ٤٣- ينظر: الكتاب: / ٤٩٩، المقتضب: ٤ / ١٧٥، الأصول: ١ / ٤٣٠، اللمع ي العربية: لابن جني: ١٦٤.
- ٤٤- ينظر: الإنصاف: مسألة ٥٧، ١ / ٣٢٨، للمحة: ١ / ٢٦٥.
- ٤٥- سورة الإسراء: من الآية: ١.
- ٤٦- ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٩٧ / ٢.
- ٤٧- ينظر: الكتاب: ٤ / ٢٢٤، الأصول: ١ / ٤٠٩.
- ٤٨- سورة التوبة: من الآية: ١٠٨.
- ٤٩- ديوان النابغة الذبياني: تح أبو الفضل إبراهيم: ٤٥.
- ٥٠- ينظر: الإنصاف: مسألة: ٥١، ١ / ٣٠٦، للمحة: ١ / ٢٢١، مغني اللبيب: لابن هشام: ٤٩١.
- ٥١- ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٩٨ / ٢.
- ٥٢- سورة المائدة: من الآية: ١٩.
- ٥٣- سورة البقرة: من الآية ٢٧١
- ٥٤- سورة النور: من الآية: ٣٠.
- ٥٥- ينظر: المقتضب: ٤ / ٤٢٠ - ٤٢١، المفصل في صنعة الإعراب: ٤٢٤ - ٤٢٥، الإنصاف: مسألة: ٥٤، ١ / ٣١٠، الجنى الداني: للمرادي: ٣١٨.
- ٥٦- ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢ / ٨٦٥ - ٨٦٦.
- ٥٧- ينظر: الكتاب: ٣ / ٤٠٩، الأصول: ١ / ٤٣١.
- ٥٨- ينظر: علل النحو: ٢١٥.
- ٥٩- ينظر: الإنصاف: مسألة ٥٧، ١ / ٣٢٥ - ٣٢٨.
- ٦٠- ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ١٩٩ - ٢٠١.
- ٦١- سورة الشعراء: من الآية: ٢٢.
- ٦٢- ديوان الكميت: ٦٧٨.
- ٦٣- صحيح البخاري: تحقيق: مصطفى أديب البغا: ٧١ / ٢.
- ٦٤- ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٢١٦.
- ٦٥- سورة الواقعة: الآية: ٦٩.
- ٦٦- سورة يس: من الآية: ١٠.

- ٦٧- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٧ - ٢٨، المحتسب: لابن جني: ١/ ٥٠ - ٥١.
- ٦٨- ينظر: الجمل في النحو: للخليل بن أحمد الفراهيدي: ٢٥٢، شرح كتاب سيبويه: للسيرافي: ١٤٨/٢، الجنى الداني: ٣٥، المفصل في صنعة الإعراب: ٤٣٨.
- ٦٩- ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٢١٦.

روافد البحث

القران الكريم.

- ١- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ت (٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦ م.
- ٢- إعراب القرآن للنحاس: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي ت (٣٣٨هـ)، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.
- ٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الله بن محمد بن عبد الله الأنصاري أبو البركات الأنباري ت (٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله جمال الدين بن هشام ت (٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤.
- ٥- البديع في النحو: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الجزري ابن الأثير ت (١٠٦هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد، جامعة أم القرى، مكة، ١٤٢٠هـ.
- ٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي ت (٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ٧- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد بن أحمد عبد الغفار الفارسي ت (٣٧٧هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، السعودية، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٨- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي ت (٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي ت (١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ١٠- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي ت (١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- ١١- ديوان ذي الرمة: شرح أبي نصر الباهلي، أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي ت(٢٣١هـ)، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة- السعودية، ط/٣، ٤٠٢م.
- ١٢- ديوان العباس بن مرداس: العباس بن مرداس السلمي، تحقيق: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ١٣- ديوان الكميت: الكميت بن زيد بن الأحنس الأسدي، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ١٤- ديوان النابغة الجعدي: قيس بن عبد الله بن قيس بن ربيعة بن جعدة، تحقيق: واضح الصمد، بيروت، ١٩٩٨م.
- ١٥- ديوان النابغة الذبياني: زياد بن معاوية بن جابر بن يربوع الذبياني: تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، ٢٠٠٩م.
- ١٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى أبو الحسين نور الدين الأشموني ت(٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١٧- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجباني أبو عبد الله ت(٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر، القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ١٨- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: رضي الدين محمد بن يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ١٩- شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله بن مالك الجباني أبو عبد الله ت(٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة- السعودية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٠- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت(٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.
- ٢١- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي المعروف بابن يعيش ت(٦٤٣هـ)، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٢٢- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: مصطفى أديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط/٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٣- علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن بن الوراق ت(٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٠م.

- ٢٤- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب بسبيويه ت(١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٥- الباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ت(٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الاله النبهان، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٦- الملححة في شرح الملححة: محمد بن حسين بن سباع بن أبي بكر الجذامي أبو عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ ت (٧٢٠هـ)، إبراهيم بن سالم الصاعدي الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ٢٧- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت(٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢٨- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف ابو محمد، جمال الدين بن هشام ت(٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط/٦، ١٩٨٥م.
- ٢٩- المفصل في صنعة الإعراب أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، ت (٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
- ٣٠- المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأسدي أبو العباس المعروف بالمبرد ت (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.

Research Tributaries

The Holy Quran

1. The Fundamentals of Grammar: Abu Bakr Muhammad ibn al-Sirri ibn Sahl al-Nahwi, known as Ibn al-Sarraj (d. (316) AH), trans. Abd al-Husayn al-Fatli, Al-Risala Foundation, Beirut, Lebanon, 3rd ed., 1417 AH - 1996 CE.
2. The Grammar of the Quran by al-Nahhas: Abu Ja'far al-Nahhas Ahmad ibn Muhammad ibn Ismail al-Muradi al-Nahwi (d. (338) AH), commentary by Abd al-Mun'im Khalil Ibrahim, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1421 AH.
3. Fairness in the Issues of Disagreement between Basran and Kufi Grammarians: Abd Allah ibn Muhammad ibn Abd Allah al-Ansari Abu al-Barakat al-Anbari (d. (577) AH), Al-Maktaba al-Asriya, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1424 AH - 2003 CE.
4. The Clear Paths to Ibn Malik's Alfiyyah: Abdullah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abdullah Jamal al-Din ibn Hisham (d. (761) AH), trans. Yusuf al-Sheikh Muhammad al-Baqa'i, Dar al-Fikr, Beirut, Lebanon, 1994.

5. Al-Badi' in Grammar: Majd al-Din Abu al-Sa'adat al-Mubarak ibn Muhammad ibn Muhammad al-Jazari ibn al-Athir (d. (106) AH), trans. Dr. Fathi Ahmad, Umm al-Qura University, Mecca, Saudi Arabia, 1st ed., 1420 AH.
6. Facilitating Benefits and Completing Objectives: Muhammad ibn Abdullah ibn Malik al-Ta'i al-Jayyani (d. (672) AH), trans. Muhammad Kamil Barakat, Dar al-Kitab al-Arabi, Cairo, Egypt, 1387 AH - 1967 AD.
7. Commentary on the Book of Sibawayh: Abu Ali al-Hasan ibn Ahmad ibn Ahmad Abd al-Ghaffar al-Farsi (d. 377 AH), edited by Awad ibn Hamad al-Qawzi, King Saud University, Saudi Arabia, 1st ed., 1410 AH - 1990 CE.
8. Al-Jana al-Dani fi Huruf al-Ma'ani (The Nearly Reaching Letters of Meaning): Abu Muhammad Badr al-Din Hasan ibn Qasim al-Muradi al-Misri al-Maliki (d. 749 AH), edited by Fakhr al-Din Qabawa and Muhammad Nadim Fadil, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1413 AH - 1992 CE.
9. Al-Sabban's Commentary on al-Ashmouni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah: Abu al-Irfan Muhammad ibn Ali al-Sabban al-Shafi'i (d. 1206 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1417 AH - 1997 CE.
10. The Treasury of Literature and the Core of the Core of the Arabic Language: Abdul Qadir ibn Umar al-Baghdadi (d. 1093 AH), trans. Abdul Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, Egypt, 4th ed., 1418 AH - 1997 CE.
11. Diwan Dhu al-Rumma: Commentary by Abu Nasr al-Bahili, Abu Nasr Ahmad ibn Hatim al-Bahili (d. 231 AH), trans. Abdul Quddus Abu Saleh, Al-Iman Foundation, Jeddah, Saudi Arabia, 3rd ed., 1402 CE.
12. Diwan al-Abbas ibn Mirdas: Al-Abbas ibn Mirdas al-Sulami, trans. Dr. Yahya al-Jubouri, Al-Risala Foundation, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1412 AH - 1991 CE.
13. Diwan al-Kumait: Al-Kumait ibn Zayd ibn al-Ahnish al-Asadi, trans. Dr. Muhammad Nabil Tarifi, Dar Sadir, Beirut, Lebanon, 1st ed., 2000 CE.
14. Diwan al-Nabigha al-Ja'di: Qays ibn Abdullah ibn Qays ibn Rabi'ah ibn Ja'dah, edited by Wadih al-Samad, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1998.
15. Diwan al-Nabigha al-Dhubyani: Ziyad ibn Mu'awiyah ibn Jabir ibn Yarbu' al-Dhubyani, edited by Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Ma'arif, Cairo, Egypt, 2009.
16. Al-Ashmouni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah: Ali ibn Muhammad ibn Isa Abu al-Husayn Nur al-Din al-Ashmouni (d. 900 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1419 AH - 1998.
17. Commentary on Tashil al-Fawa'id: Muhammad ibn Abdullah ibn Malik al-Ta'i al-Jayyani Abu Abdullah (d. 672 AH), edited by Dr. Abd al-Rahman al-Sayyid and Muhammad Badawi al-Mukhtun, Hijr, Cairo, Egypt, 1st ed., 1410 AH - 1990.

18. Al-Radhi's Commentary on Al-Kafiya by Ibn al-Hajib: Radhi al-Din Muhammad ibn Yusuf Hasan Umar, University of Garyounis, Libya, 1395 AH - 1975 AD.
19. Al-Kafiya al-Shafiyya: Muhammad ibn Abdullah ibn Malik al-Jayyani Abu Abdullah (d. 672 AH), trans. Abd al-Mun'im Ahmad Haridi, Umm al-Qura University, Mecca, Saudi Arabia, 1st ed., 1402 AH - 1982 AD.
20. Al-Sibawayh's Commentary on the Book of Sibawayh: Abu Sa'id al-Sirafi al-Hasan ibn Abdullah ibn al-Marzban (d. 368 AH), trans. Ahmad Hasan Mahdali and Ali Sayyid Ali, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st ed., 2008 AD.
21. Al-Mufasssal Explanation of Al-Zamakhshari: Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish ibn Abi Al-Saraya Muhammad ibn Ali, known as Ibn Ya'ish (d. 643 AH), presented by Emile Badi' Ya'qub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1422 AH - 2001 AD.
22. Sahih Al-Bukhari: Muhammad ibn Ismail Abu Abdullah Al-Bukhari Al-Ja'fi, ed. Mustafa Adeeb Al-Bugha, Dar Ibn Kathir, Al-Yamamah, Beirut, Lebanon, 3rd ed., 1407 AH - 1987 AD.
23. Reasons for Grammar: Muhammad ibn Abdullah ibn Al-Abbas Abu Al-Hasan ibn Al-Warraaq (d. 381 AH), ed. Mahmoud Jassim Muhammad Al-Darwish, Al-Rasheed Library, Riyadh, Saudi Arabia, 1st ed., 1420 AH - 1990 AD.
24. The book: Amr ibn Uthman ibn Qanbar al-Harithi by allegiance, Abu Bishr, nicknamed Sibawayh, died (180) AH, trans. Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, Egypt, 3rd edition, 1408 AH - 1988 AD.
25. Al-Lubab fi Ilal al-Bina' wa al-I'rab: Abu al-Baqa' Abd Allah ibn al-Husayn ibn Abd Allah al-Akbari, died (616) AH, trans. Abd al-Ilah al-Nabhan, Dar al-Fikr, Damascus, Syria, 1st edition, 1416 AH - 1995 AD.
26. Al-Lamhah fi Sharh al-Milham: Muhammad ibn Husayn ibn Saba' ibn Abi Bakr al-Judhami Abu Abd Allah Shams al-Din, known as Ibn al-Sa'igh, died (720) AH, Ibrahim ibn Salim al-Sa'idi, Islamic University, Medina, Saudi Arabia, 1st edition, 1424 AH - 2004 AD .
27. .Al-Muhtasib fi Tabyeen Shawadhat al-Qira'at wa al-Idah Anha: Abu al-Fath Uthman ibn Jinni al-Mawsili (d. 392 AH), Ministry of Endowments, Supreme Council for Islamic Affairs, 1420-199 AH.
28. Mughni al-Labib an Kutub al-A'arib (The Singer of the Intelligent from the Books of Grammar): Abdullah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abdullah ibn Yusuf Abu Muhammad, Jamal al-Din ibn Hisham (d. 761 AH), trans. Dr. Mazen al-Mubarak, Muhammad Ali Hamad Allah, Dar al-Fikr, Damascus, Syria, 6th ed., 1985 AD.
29. Al-Mufasssal fi Sina'at al-I'rab (The Detailed in the Art of Grammar): Abu al-Qasim Mahmud ibn Amr ibn Ahmad al-Zamakhshari Jar Allah (d. 538 AH), trans. Dr. Ali Bu Lahmeh, Al-Hilal Library, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1993 AD .

مخالفات الأخفش (ت ٥٢١٥) للبصريين في شرح الكافية الشافية

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية / جامعة بابل

- 30.. Al-Muqtabas: Muhammad bin Yazid bin Abdul Akbar Al-Thamali Al-Asadi Abu Al-Abbas, known as Al-Mubarrad, died (285) AH, edited by: Muhammad Abdul Khaliq Udaymah, Alam Al-Kutub, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1415 AH - 1994 AD.